

## بيان صادر عن وزارة الخارجية والمغتربين الفلسطينية تدعو فيه المجتمع الدولي لأن يدرك بأن تعميق الكارثة الإنسانية ومنع دخول المساعدات إلى غزة، سياسة إسرائيلية رسمية وأداة في حرب الإبادة والتهجير\*

2024/3/5

استهلكت الأطراف الدولية كافة ما في جعبتها من مطالبات ومناشدات ورهانات لدولة الاحتلال لوقف استهداف المدنيين وإدخال المساعدات وتأمين احتياجاتهم الإنسانية الأساسية، ويات كل ما نسمعه من جميع الأطراف عبارة عن مواقف ومقولات تتكرر لليوم ١٥١ على التوالي مرّت على حرب الإبادة ضد شعبنا، هذا بالإضافة لقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة والأمر الاحترازي الذي أصدرته محكمة العدل الدولية والتي لم تجد حتى الآن آذاناً إسرائيلية صاغية، فما هي النتيجة؟

تؤكد الوزارة ووفقاً لمعطيات الميدان والواقع في قطاع غزة أن دولة الاحتلال ماضية في نسخ وتطبيق الدمار والكارثة الإنسانية والمجاعة التي خلقتها في شمال قطاع غزة على وسطه وجنوبه بما في ذلك رفع ومنطققتها، دون إعطاء أي اعتبار لحياة المدنيين وحمايتهم، خاصة وأن حجم الدمار الذي يرتكبه جيش الاحتلال في خان يونس شبيه بمثيله الذي حل في شمال القطاع ومناطقه ولا زال مستمراً حتى اللحظة، بل وتصعد إسرائيل من حلقات حرب الإبادة بوتيرة أسوأ من ذلك بحكم الكثافة السكانية التي أوجدتها في وسط وجنوب القطاع حيث يقارب عدد الفلسطينيين النازحين والمواطنين ١,٧ مليون فلسطيني لا يعرفون أين يذهبون أو ينزحون جراء القصف المتواصل الذي يطال كل شيء في قطاع غزة وفي ظل عدم توفر أي مكان آمن فيه. هذا المشهد الدموي الذي من خلاله حولت إسرائيل قطاع غزة إلى مقبرة جماعية للأحياء والأموات على حد سواء له جوهر واحد بالرغم من جميع ردود الفعل والقرارات الدولية بما فيها الأمريكية، ويتمثل هذا الجوهر في أن تعميق الأزمة الإنسانية ورفض إدخال المساعدات ودفع المواطنين للهجرة من قطاع غزة هي سياسة إسرائيلية رسمية معتمدة غالباً ما يعترف بها رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو تحت مفهوم تكثيف الضغط العسكري بحجة الإفراج عن الرهائن، لأن نتنياهو يدرك أن هذا الضغط والوحشية في القصف تؤدي بالضرورة لتعميق الكارثة الإنسانية وتوسيع دائرة المجاعة وفرض الموت المحقق على المدنيين سواء بالقتل المباشر أو بالجوع والتعطيش والحرمان من الأدوية وبسبب انهيار كامل المنظومة الصحية في القطاع، ولأنه أيضاً يفرض عليهم الهجرة في مواجهة خيار الموت المحقق.

\* المصدر: دولة فلسطين، وزارة الخارجية والمغتربين

<http://www.mofa.pna.ps/ps/ps20240305>

وعليه، تؤكد الوزارة مجدداً أن المجتمع الدولي والدول وجميع الأطراف المعنية تدرك هذه الحقيقة وللأسف تبحث عن مواقف وصيغ للتعايش معها خاصة الدول التي لا زالت تدعم إسرائيل في حربها على القطاع بحجة الدفاع عن النفس، علماً بأن مواقف تلك الدول في هذا الشأن لا تتسق مع القانون الدولي وتتناقض معه، خاصة وأن هذا القانون يفرض على دولة الاحتلال مجموعة كبيرة من الالتزامات المنصوص عليها بوضوح بشأن تجنب المدنيين ويلات الحرب وتوفير الحماية والاحتياجات الإنسانية لهم، بما يعني أن المطلوب فرض عقوبات دولية رادعة على حكام تل أبيب لضمان التزامهم بحماية المدنيين وتجنبهم ويلات الحرب وتأمين احتياجاتهم الأساسية، الأمر الذي يتعذر تحقيقه دون وقف فوري لاطلاق النار.

مؤسسة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمؤسسة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من إدارة المؤسسة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي:  
ipsbeirut@palestine-studies.org  
يمكن تحميل هذه الوثائق أو طبعها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:  
<http://www.palestine-studies.org/ar/>